مطبوعات حديثة

مقابلة بين الحقوق الرومانية
والحقوق الاسلامية والافرنسية والانكليزية

وضع هـذا الكتاب السيد فائز الخوري معرب كتاب (اصول استماع الدعوى الحقوقية) واذا كان فضل الاستاذ في كتابه الاول انه احسن الاختيار واجاد النقل، ففضله في هذا الكتاب اكبر واجزل . فهو لم يقف بعمله عند الترجمة ولا اكتفى بالتعريب ولكنه أضاف الى اكثر الابحاث التي الم بها ما يقابلها في الشرع الاسلامي والحقوق الفرنسية والانكليزية .

وقد اشتمل هذا الكتاب وهو الجزء الاول :

١ — على مقدمة بسط فيها واضعه ما يعانيه الطلاب من الصعوبة في دراسة هذا القانون، وبيّن الطريقة التي انتهجها في تأليفه .

٢ — على موجز عن تاريخ (روما) في ادوارها الثلاثة ، الملكي ، فالجمهوري فالامبراطوري .

٣ — على تمهيد في الفكرة الحقوقية وعلم الحقوق . عربها عن احد الاساتيذ في جامعة (باريس) .

٤ — على نبذة من تاريخ الحقوق الرومانية ذكر فيها ما قيل في وضع هذه الحقوق ونشأتها . وفي اختفائها ثم ظهورها . وفي ما قيل نفياً لذلك الاختفاء . وما عرض لهذه الحقوق من تبدل وتعديل وتكامل .

ثم انه قسم الكتاب بعد هذا الى ثلاثة ابواب جعل :

الباب الاول : في الاحوال الشخصية وما يتعلق بها من اهلية ، وجنسية ، ورق . وتكلم في هذا الباب عن الاسرة ، والقدرة الابوية ، والزواج ، والطلاق ، والاستلحاق ، والتبني والوصاية والقوامة ثم النقابات

الباب الثاني : في الحقوق العينية والشخصية وقد تناول البحث الاشياء والثروة

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وحق الملك واسبابه ، ووضع اليد ومرور الزمن ، وحقوق الارتفاق ثم التعديلات التي ادخلها القضاة على الحقوق العينية

الباب الثالث : العقود ، والاتفاقات وما ينطوي تحتهما من قرض ، وديعة ، ورهن ، وبيع ، واجارة ، وهبة .. ثم الجرائم وقد الحق بكل فصل من فصول الكتاب ولا سيما في الباب الاول ثم الثاني ما يقابله في الشريعة الاسلامية والقوانين الفرنسية والانكليزية

وقد يرى بعضهم ان مثل هذا الكتاب كان من حقه ان تنحصر موضوعاته في الحقوق الرومانية وتاريخها فلا تتعداها الى المقارنة . ولعل اكثر هؤلاء من الذين يرون القوانين الحاضرة هي بجملتها مستمدة من الحقوق الرومانية فالاختلاف بينهما ان هو الا اختلاف بين الاصل وفرعه اقتضته الحاجة وسنة التدرج والتكامل . فليس ثمة ما يدعو الى المقارنة

وهذا رأي لا نوافق عليه . دع ان هذه المقارنة — ولا سيما ما يتعلق منها بالشريعة الاسلامية — هي في رأينا ميزة لهذا الكتاب على غيره من مثله . ففيها بيان لجزء غير قليل من المعاملات منها ما كان عليه الناس من قبل ومنها ما لا يزالون عليه الى اليوم ومثل هذا من شأنه ان يمثل عقول الامم ومداركها في مختلف الازمنة . ولعله يكون فيه ايضاً استجلاء لبعض الامور المختلف فيها .

وفي هذه الابحاث التي اشرنا اليها مما جاء في هذا الكتاب دلالة على فائدته وقيمته العلمية من الوجهتين الحقوقية والاجتماعية وحقيق ما قاله فيه صاحبه في المقدمة من انه «وضعه في قالب عام تلذ مطالعته كل قاريء مهما كان مسلكه العلمي »

ولقد تعرض المؤلف في هذه المقدمة الى ما يقال عن الشرع الاسلامي والحقوق الرومانية . وعلاقة كل منها بالاخر . فوقف في ذلك موقفاً لبقاً . ودار بالموضوع دورة متحاملة . لا عليه في وقفته هذه مادام البحث في هذا الموضوع لا يزال الى يومنا هذا بحثاً فطيراً ، تسوق اليه الشعوبية العمياء والتعصب الطائفي السلبي . والشريعة الاسلامية شريعة قومه فهي شريعته ، والقانون الروماني موضوع بحثه وهو مدرسه .

غير انه مر في كلامه عن تاريخ الحقوق الرومانية بموضع خلاف ، لو انه تبسط فيه فكشف عن خوافيه . لسهل على المتناظرين في الشرع الاسلامي والقانون الروماني ،

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

خطة البحث ، وقرّب بين المنصفين منهم مسافة الخلفاء الخلف . وذلك انهُ اشار الى ما كان من اختلاف الآراء في عمل (جوستينان) المشترع الروماني المشهور . وكيف ان بعضهم ذهب الى ان « كتبه الاربعة مجموعة اساطير وخرافات ليس لها ادنى قيمة عملية » وذهب البعض الآخر الى : « انها من اعظم نتائج النبوغ البشري والنفس ذخائر التاريخ العلمي »

ان اختلاف جماعة من اصحاب الرأي في امر من الامور هو من اكثر الاشياء وقوعاً . أما ان يبلغ الخلف في الشيء الواحد بان يقول بعضهم عنهُ « انه مجموعة اساطير وخرافات » ويقول غيرهم : انه من اعظم نتائج النبوغ البشري » فهذا ما لا يصدر مثله عن رجال العلم . الا ان يكون كل فريق تكلم عن شيء غير الذي تكلم عنه الفريق الآخر .

فعليه ولما كنا لا نرى في القانون الروماني الذي بين ايدينا « مجموعة اساطير وخرافات » ولا يعقل ان يختلق فريق على هذا القانون كذباً . ولو فعلوا لخرجوا عن ان يكونوا اهلاً لان يشغل المؤلف باله بقولهم . كان حقيقاً بان يمحص هذا الخلاف تمحيصاً يثبت معه فساد احد الرأيين ، فساداً لا تنهض بعده حجة اصحابه والآخذين به

ومع هذا فسواء اثبت هذا الرأي ام ذاك . فان القانون الروماني الحاضر ، حري بان يقف عليه الطلاب منا تفقهاً في العلم وتوسعاً في الفكرة القضائية ولانه مستمدُّ القوانين الغربية واكثرها معمول بها عندنا . لذلك يكون المؤلف قد احسن الى قومه بوضعه هذا الكتاب الممتع اذ سد به فراغاً كان في خزانة العلم العربية . وعسى ان يوفق الاستاذ قريباً الى اخراج الجزء الثاني من هذا الكتاب اتماماً للموضوع وايفاءً للبحث وان يلاقي كتاباه المنوه بهما ما يستحقان من الاقبال ليمضي الصديق في عمله العلمي . فالامة اليوم في اشد ما يكون الى من يكثر في ثروتها العلمية ليكون لها مقام في جانب الامم الحية

عارف النكدي
من اعضاء المجمع العلمي

***

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net